

# أنماط من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سلطنة المماليك في القرنين الثامن والتاسع الهجريين/الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين

تأليف: حياة ناصر الحجي

محمود إبراهيم حسين

قسم التاريخ - جامعة الكويت

الناشر: جامعة الكويت، 1995م، (260 صفحة).

يقع الكتاب في نحو 260 صفحة، ويتناول عدة موضوعات تخدم في النهاية موضوع الكتاب وهو أنماط من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سلطنة المماليك في القرنين الثامن والتاسع الهجريين/ الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين.

والواقع أن عصر المماليك من العصور المهمة في التاريخ الإسلامي، فهم مجموعة من الناس الذين جمعوا من أماكن شتى من العالم واعتنقوا الإسلام، بل وعملوا على حمايته ورفع شأنه سياسيا واقتصاديا وفكريا.

ويبدو أن شعوب المناطق التي حكمها المماليك، قبلوا هذا الحكم لكون المماليك مسلمين، ولكون المماليك قد استطاعوا التغلب على الغزوات الخارجية لمناطق العالم الإسلامي فهم الذين استطاعوا هزيمة المغول في عين جالوت ومن قبلها هزيمة الحملة الصليبية السابعة الشهيرة عام 648 هـ/ 1250 م. وهذا ما أظهر المماليك أمام شعوب بلادهم في صورة حماة الإسلام على الرغم من أصولهم المتباينة. كما أن إحياء المماليك للخلافة العباسية في عهد الظاهر بيبرس بعد سقوط بغداد في أيدي المغول عام (1258) م وبظهور خليفة عباسي في دولة المماليك أعطيت شرعية السلطان المملوكي، الذي فوّضه الخليفة العباسي.

كما أن المماليك من ناحية أخرى لهم الدور البارز في العمران الحضاري والثقافة بصفة عامة، فقد برز اهتمام المماليك بالدراسات الإسلامية في القرآن الكريم والسنة النبوية والحديث الشريف واللغة العربية والمناهج الفقهية والأصول الشرعية، إلى جانب عمليات البناء المستمر للمساجد والخوانق والأربطة والزوايا والمدارس يرتادها أهل العلم وطلابه ويشرف عليها كبار القضاة والفقهاء والدعاة المصلحين مثل عبدالعزيز بن جماعة وابن تيمية والبكري وغيرهم، وأشارت المؤلفة الأستاذة الدكتورة حياة الحجّي في المقدمة إلى نظام الوقف في عصر سلاطين المماليك، وكيف أنه راية بيضاء في سماء التاريخ الإسلامي فهو من الجوانب الإيجابية في عصر المماليك، كما نجد أن هناك

جوانب سلبية وهي التنافس الشرس بين الممالك على السلطة هذا عن فترة الممالك بصفة عامة، بعدها تأتي للملامح الحضارة والتاريخ المملوكي من خلال فصول الكتاب المختلفة.

**الفصل الأول المعنون بـ: الأوضاع السياسية والاقتصادية في حكم المؤيد**  
شيخ 815 - 824 هـ / 1412-1421م. وقد اتخذت المؤلفة التحليل التاريخي منهجاً لتفسير أحداث تلك الفترة، فكان السؤال لماذا وإلى أين يؤدي الحدث وما هي النتائج المترتبة عليه؟ وحاولت المؤلفة أن تؤرخ لعصر المؤيد شيخ بالتحليل التاريخي العميق. فالبدية وتحت عنوان الأوضاع السياسية تناولت المؤلفة شخصية المؤيد شيخ وولايته الحكم وكيف أن هذا السلطان كان حسن الصورة، طيب الصحبة، رياضي الحركة. وذلك في بداية حياته ضمن ممالك السلطان الظاهر برقوق. أشارت إلى أن المؤيد شيخ تولى السلطنة بيسر وسهولة ودون سفك دماء بخلاف غيره من سلاطين الممالك الجراكسة، وعندما تولى المؤيد شيخ كان عمره أربعاً وأربعين سنة تقريباً.

ثم انتقلت المؤلفة إلى تحديد علاقة المؤيد شيخ بالخلافة العباسية وكيف كانت هذه العلاقة سليمة أحياناً وأحياناً أخرى كانت مليئة بالعنف الذي وصل في بعض الأحيان إلى عزل الخليفة العباسي وحبسه في دور القلعة هو وأهله وأولاده، أو في برج من أبراج الاسكندرية - ولم يخرج السلطان المؤيد شيخ بسياسته هذه عن غيره من سلاطين الممالك الذين قاسى منهم الخلفاء العباسيون صنوف الذل والإهانة لرغبة من هؤلاء السلاطين في ممارسة التعسف والظلم لهم.

وتطرقت المؤلفة فيما بعد إلى علاقة السلطان المؤيد شيخ مع بلاد الشام وأمراء الممالك بها، وكيف أن بعض أفراد الممالك بالشام لم يعترفوا بسلطنة المؤيد شيخ، وكيف أن ذلك قاد إلى شكل من أشكال التنافس من الأمير نوروز ومن السلطان المؤيد شيخ وكيف أظهر هذا الصراع عجز المؤيد شيخ على الرغم

ما عنده من إمكانيات حربية وبشرية عن مواجهة نيابة الشام مما دفعه إلى اتباع سياسة التفرقة بين نواب الشام - لتفتيت قوتهم مادياً وبشرياً.

وأشارت المؤلفة إلى واقعة خروج منطقة عجلون على حكم المؤيد شيخ والتي تزعمها شخص يسمى عثمان ابن أحمد بن فضل بن ربيعة والذي تلقب، بلقب السلطان الملك الأعظم السفيفاني، وكيف أن المؤيد شيخ نجح في القبض عليه وفرض سيطرته من جديد على البلاد. على أية حال فإن سياسة المؤيد تجاه بلاد الشام نجحت في النهاية في ترسيخ سلطانه على تلك المناطق وتأمينها وتأكيد الأمن في أقاليمها.

وانتقلت المؤلفة بعد ذلك إلى معالجة الأوضاع الاقتصادية في المجتمع المملوكي مثل ظاهرة غلاء الأسعار التي ارتبطت بعدم الاستقرار السياسي والصراع بين المؤيد شيخ والأمير نوروز نائب الشام، وأوضحت المؤلفة علاقة هذه الظاهرة (غلاء الأسعار) بفيضانات النيل، وكيف أن منسوب المياه في النيل كان يشكل المستوى الذي تبلغه أسعار الغلال والمواد الغذائية الأخرى. وبالفعل أخذت ظاهرة الغلاء النصيب الأوفر من علاج المؤلفة للأوضاع الاقتصادية في عصر المؤيد شيخ، كما تتبعت أيضاً جهود المؤيد شيخ في معالجة ظاهرة الغلاء، إلا أنها أوضحت أن المؤيد شيخ استفاد من هذه الظاهرة مادياً.

وربطت المؤلفة بين انتشار المجاعة المترتبة على ارتفاع المواد الغذائية الأساسية وبين تفشي مرض وباء الطاعون في مصر والشام وكثرة الوفيات. ودعمت المؤلفة دراستها بالعديد من الجداول المتعلقة ببيان أسعار المواد الغذائية في سنوات حكم المؤيد شيخ وفي إطار معالجة الأحوال الاقتصادية في هذه الفترة - قامت المؤلفة بدراسة العملات، وظاهرة الغش بها - والواقع أن الدراسة الخاصة بالعملة تناولت الدراهم الذهب بأنواعه الهرجة، الأفرنتي، الأفلوري، والبندقي، والدوكات والناصرية. وقد دعمت أيضاً هذه الدراسة بجدول لبيان أسعار الذهب في سنوات حكم المؤيد شيخ.

ثم ختمت هذا الفصل بجوانب شخصية من حياة المؤيد شيخ مثل سوء حالة بطانته ووزرائه، وعلاقته بمقتل ابنه صارم الدني إبراهيم، وكيف أن الابن أراد قتل الأب بالنية نفسها التي أراد بها الأب التخلص من الابن. والواقع أننا في هذا الفصل من الكتاب نتعرف على جوانب حياة المؤيد شيخ والأحداث الكبرى في مجال السياسة والاقتصاد في أيامه. وهي دراسة علمية أكاديمية على قدر عظيم من العمق وتعكس مقدرة المؤلفة على التحليل والوصول إلى النتائج بدقة ومهارة واحتراف، كما أن استعمال المعلومات المصدرية أعطى لهذه الدراسة أيضاً عمقاً واضحاً، واختلفت هذه الدراسة عن كثير من الدراسات حول العصر المملوكي، في امتزاج الدراسة الاجتماعية للعصر المملوكي بالجوانب السياسية والاقتصادية.

أما الفصل الثاني من هذه الدراسة تحت عنوان: «الأمير قوصون... صورة حية لنظام الحكم في سلطنة المماليك» ويقع في مائة صفحة. يبدأ هذا الفصل بدراسة شخصية الأمير قوصون والتي تعتبرها المؤلفة شخصية فريدة في مسلكها منذ بداية التحاقه بخدمة الناصر محمد، والذي اشتراه بنفسه، وكان يفاخر بذلك ويقول: «أنا اشتراي السلطان»، ثم زوجه السلطان الناصر محمد إحدى بناته وكيف أن حفلة زواج الأمير قوصون كانت تدل على مدى الثراء التي كانت تتمتع به دولة المماليك. فقد بلغت قيمة ما تلقاه من هدايا نحو خمسين ألف دينار، وعشرة آلاف أخرى تجمعت للمغاني من (النقود).

ثم تعرضت المؤلفة لنفوذ الأمير قوصون المادي والأدبي وذكرت بأن شفاعته عند السلطان لا ترد، وأنعم عليه السلطان الناصر محمد ببستان في منطقة اللوق حملت إليه الأشجار من دمشق وغيرها، ومن الأمور المهمة في حياة الأمير قوصون كانت عملية بنائه المسجد أو الجامع الكبير المنسوب إليه في القاهرة، والمثير للانتباه أن مصمم العمائر السلطانية هو الذي قام ببناء هذا الجامع، وقد استخدم الأسرى في نقل الحجارة، والملاحظ أن مآذن الجامع أتت

متأثرة بالطراز الفارسي في البناء. ويلاحظ أن المسجد الذي ارتبط باسم الأمير قوصون، كان مسجداً ضخماً، فخماً، كما عمّر قوصون سنة 736 الخانقاه المعروفة باسمه تجاه جامعہ وقرر في مشيختها الشيخ شمس الدين أبا الثناء محمود بن أبي القاسم أحمد الأصبهاني الذي قرر له راتباً من الدراهم والخبز والصابون واللحم والزيت، ورتب فيها جماعة كثيرة من الصوفية، حيث هيا لهم فيها المستقر والطعام من اللحم والخبز يومياً إلى جانب المرتب الشهري من الدراهم والحلوى والزيت، والصابون، وقد كانت هذه الخانقاه من أعظم جهات البر وأكثرها نفعاً وخيراً.

وتعرّضت أيضاً المؤلفة لجوانب أخرى في شخصية قوصون وعلاقته الإنسانية بالناصر محمد وخاصة في وقت المعاناة الاقتصادية وفترات ارتفاع الأسعار. وكيف أن السلطان اعتبر أن قيام قوصون ورجاله ببيع القمح في تلك الظروف بسعر مرتفع، يعد تظاولاً صريحاً على مراسيم السلطان بخفض الأسعار، وكيف أن مكانة قوصون عند الناصر محمد لم تشفع له عندما لم ينفذ أوامره، وكيف أن حكمة الناصر محمد وقوة شخصيته كان لها أبلغ الأثر في مواجهة أطماع الأمراء وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

وبعد ذلك انتقلت المؤلفة للحديث عن قوصون والسلطة السياسية وكيف أن كل جهد قوصون كان من أجل الوصول إلى تحقيق طموحاته السياسية التي بدأت في الظهور، مع تداعي صحة الناصر محمد في أيامه الأخيرة. وتعرّضت المؤلفة في هذا الجزء إلى التنافس بين الأمير قوصون والأمير بشتاك اللذين عملا وصيين على ابنه أبي بكر. ثم تعرضت إلى اختلال الوضع السياسي والإداري في أعقاب حكم الناصر محمد وبداية فترة سلطنة أولاده وأحفاده على التوالي، وكيف أن ضعف شخصية أبي بكر ولي عهد الناصر محمد تأتي على رأس الأسباب التي أدت إلى عزله وأنه كان عاجزاً عن تدبير شئون الحكم واتخاذ القرارات اللازمة. وكيف أن أبا بكر أقبل على ممارسة الكثير من وسائل اللهو،

والمنكر دون وازع ديني أو رادع أخلاقي، مما أثار استنكار ونقمة من كانوا حوله من كبار الشخصيات، وكيف أن قوصون استغل هذا الوضع لخلع أبي بكر ويهدوه. واستطاع قوصون أن يسجن كل من عارض هذه الخطوة من أمراء المماليك وأخرج أبا بكر وإخوته السبعة من القلعة إلى منقاهم في قوص.

وتولّى الطفل كجك بن الناصر محمد، في ظلّ رعاية وأمر النائب قوصون، ثم ما لبث قوصون أن خلع كجك، وأحضر الأمير أحمد بن الناصر محمد من الكرك لينفي إلى الصعيد، ووقع الأمير قوصون في موقف حرج حيث أصبح أكبر أبناء الناصر خصماً له على السلطة. وهكذا تشير المؤلفة إلى أن سوء التخطيط أدى في النهاية إلى التخلص من قوصون نفسه بعد أن تفاقمت مشاعر الحقد في نفوس المماليك السلطانية ضده وعقدوا العزم على قتله.

وتعرّضت المؤلفة لدور العامة في مساعدة كبار المماليك وهزيمة الأمير قوصون. وأشارت إلى بداية ظهور بصمات العامة في حلقة الصراع السياسي بين طوائف الأمراء المماليك، وانتهت حياة قوصون بالقبض عليه ثم تم تسفيره في حماية مائة فارس إلى الاسكندرية لكي يسجن بها.

ثم قامت المؤلفة بدراسة توابع هذا الأمر وتداعياته على الحياة العامة في دولة المماليك، وكيف أن روح الفوضى استشرت وتلاشت مظاهر الأمان والسلام والطمأنينة وفقدت مدينة القاهرة استقرارها نتيجة انتشار السلب والنهب، وارتفعت نتيجة لذلك أيضاً أسعار الذهب، بالإضافة إلى ذلك الفراغ السياسي الذي مكن العامة من العودة إلى أعمال السلب والنهب بدرجة غير معقولة.

وهكذا انتهت حياة قوصون بقتله في سجنه بالاسكندرية بعد مرحلة حافلة بالأحداث السياسية من تاريخ سلطنة المماليك.

وقد أعقبت المؤلفة هذا الفصل بخاتمة على قدر كبير من الأهمية لخصت فيها نتائج البحث في شخصية قوصون وحياته، والفترة التاريخية وأشارت في هذه

الخاتمة إلى عدم وجود العصبية العرقية بين الممالك، وتلاشي الشعور بالوطنية، بالإضافة إلى حالة الاغتراب التي عاشها الممالك في مصر والشام ولم ينظروا إلى هذه الأقاليم على أنها أوطان لهم، ولذا نشب القتال بينهم في حروب داخلية لا تنتهي.

أما الفصل الثالث فجاء تحت عنوان: «أسواق القاهرة في القرنين الثامن والتاسع الهجريين/ الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين». وتناولته المؤلفة في ستين صفحة، وهو فصل اختلف عن الفصلين السابقين، فالموضوع هنا يتعلق بالنشاط الاقتصادي منذ بداية حكم الممالك. والدراسة هنا بدأت بالأسواق وتاريخ ظهورها في القاهرة. ومن اللافت للنظر ارتباط تعدد الأسواق ونوعية البضائع المعروضة فيها بالوضع الاقتصادي، ففي فترات ازدهار الاقتصاد التي تميز بها القرن الثامن الهجري انتشرت البضائع المطلية بالذهب والفضة والمينا، وقد اختفت هذه الأنواع الثمينة من المعروضات مع تدهور الأحوال الاقتصادية في القرن التاسع الهجري. كما ارتبطت نشأة بعض الأسواق بأسماء بضائع استجلبت بناء على رغبة السلطان، فعندما تولى الظاهر برقوق السلطة اتخذ له سنة أنه إذا أمر أحداً من الممالك الأتراك ألبسه الشربوش، فعرف أحد الأسواق بسوق الشراشين نسبة إلى هذا الشربوش.

وأشارت المؤلفة إلى أنواع الأسواق، وخاصة الأسواق المتخصصة مثل سوق الكفتيين وأسواق الحلي، وأسواق الحلوى وكذلك أسواق اللفت والكرنب والدجاج وسوق الجزارين، وسوق الفرائين، النجارين، سوق الشماعين، الكتبيين. وانتقلت بعد ذلك لدراسة الترتيب الوظيفي في هذه الأسواق والفئات العاملة فيها.

والجزء الثالث في هذه الدراسة خصصته المؤلفة للمراكز التجارية من وكالات وخانات وقيساريات وعمارة هذه المنشآت. ولا يمكن الحديث عن هذه المنشآت دون الحديث عن وظيفة المحتسب، وأوضحت المؤلفة أهمية وظيفة



المحتسب في سلطنة الممالك ومسئولية المحتسب في دولة الممالك في الكشف عن البضائع الفاسدة ومراقبة صلاحية البضائع وتوفرها. وأشارت المؤلفة إلى سلبيات بعض من تولى وظيفة الحسبة وخاصة من لم يكن لهم خبرة في هذا المجال.

وأعقبت المؤلفة الدراسات بفصل عن أهمية الأسواق الاجتماعية والثقافية، وكيف أن الأسواق في العصر المملوكي اكتسبت أهمية خاصة في الترفيه والنزهة مثل سوق «السلاح» الذي كان نشاطه يزداد بعد الظهر عندما يكثر فيه الباعة لبيع أنواع من الأطعمة، فإذا أقبل الليل أشعلت القناديل على جانبي السوق وأخذ الناس في التمشي بينهما على سبيل النزهة. وفي المناسبات الدينية كان بعض الناس «يطوفون على الأسواق بصنوف المأكّل»، وتذكر المؤلفة أن الأسواق كانت المكان المناسب للعامة للغناء فيه تعبيراً عما في نفوسهم تجاه ما يحدث داخل أسوار القلعة من تنافس وصراع.

وقامت الدراسة برصد كل الظواهر التي تصاحب حياة الأسواق سواء في الليل أو في النهار، كما تطرقت الدراسة إلى وقوع الكوارث الاجتماعية مثل الأمراض الوبائية والفناء الجماعي وأثر ذلك على تعطل الأسواق. وفي ختام هذا الفصل تعرضت المؤلفة إلى أسباب تدهور الأحوال الاقتصادية في عصر سلطنة الممالك وأسباب هذا التدهور سواء أسباب تتعلق بفيضانات النيل أو الصراع بين السلطان المملوكي وبعض أمرائه أو صراع أمراء الممالك وبعضهم وأثر سياسة احتكار المواد الغذائية الرئيسية على الأحوال الاقتصادية، وكيف أدى هذا كله إلى تحول الناس عن الشراء بالنقد إلى الحصول على حوائجهم عن طريق المقايضة لعدم وجود الذهب والفضة.

على أن الملاحظة الجديرة بالنظر في هذا الفصل المتعلق بالأسواق والمنشآت التجارية - عمق التحليل سواء في تتبع نظام الأسواق العامة والمتخصصة، وربط الأحوال الاقتصادية للدولة، بحالة نشاط أو كساد التعامل في داخل هذه

الأسواق، وطبيعة كل سوق وخاصة الأسواق التي يمارس فيها أهل الحرف صناعاتهم مثل سوق الكفتيين، وهو الخاص بالتحف «المكفّنة» والتكفيت كما هو معروف في الفنون الإسلامية هو زخرفة تتم بمعدن نفيس على آنية مصنوعة من معدن أقل منه، فإذا كانت القطعة الأصلية من النحاس، يكفت الزخارف بها بالفضة وهكذا، ولا زالت متاحف العالم تزخر بالقطع المملوكية الرائعة الصناعة والمكفّنة وخاصة متحف المتروبوليتان بنيويورك ومتحف الفن الإسلامي بالقاهرة، ودار الآثار الإسلامية بالكويت.

وأشارت المؤلفة إلى سوق على جانب كبير من الأهمية هو سوق الرسامين والذي كان ملحقاتاً بسوق الكفتيين، مما يدل على ازدهار الأحوال الفنية إبان العصر المملوكي وارتباطها بعضها ببعض، فالرسام كان يصمم الصور، وينفذها الفنان على المعادن أو الزجاج أو الفخار والخزف.

كما أشارت إلى نمط من الأسواق فريد وهو سوق الأعشاب والوصفات العلاجية والشخصيات العاملة في هذا المجال وأهمها المعاجيني الذي يبيع الأدوية المتنوعة للأمراض المختلفة، وشملت الدراسة في هذا الفصل أنواع الأسواق والفئات العاملة فيها، وزودت المؤلفة الدراسة بمجموعة من اللوحات لبعض المنشآت التجارية.

واختتمت المؤلفة الدراسة برسم صورة للأوضاع الاقتصادية التي تغيرت بفعل التدهور الذي حل بمصر والشام في نهاية عصر المماليك. وأعقبتها بقائمة للمصادر والمراجع كما هو الحال في الفصلين السابقين.

وخلاصة الأمر أن هذا الكتاب المعنون بـ: «أنماط من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سلطنة المماليك» والمنشور من قبل مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت قد تناول -كما رأينا- جانباً مهماً من جوانب التاريخ الإسلامي في العصور الوسطى، وعلى الرغم من وجود بعض الدراسات بالمكتبة العربية التي تناولت الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية والسياسية، إلا أن تناول

الدكتورة حياة الحجي للموضوع قد اختلف في بنائه المنهجي، فقد انتقت لنفسها بعض الملامح البارزة في التاريخ المملوكي من خلال شخصيتين رئيسيتين هما شخصية المؤيد شيخ، والأمير قوصون، وقامت بتحليل تاريخي لكل شخصية، بالإضافة إلى ربط هذا التحليل للشخصيات بالأحداث الرئيسية المعاصرة لهما على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفي النهاية كانت تعطي القارئ دراسة شمولية عميقة غنية بالتفاصيل لطبيعة الشخصية وبصماتها على الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عصرها.

وأهم ما في هذه الدراسة في هذا الجزء من الكتاب -في رأينا- هو الربط بين أحداث العصر المملوكي الداخلية والخارجية بين الشخصية موضوع الدراسة وجعل هذه الشخصية بؤرة للأحداث ومحورا لها. والملاحظ أن الكتاب قد اعتمد على المصادر الأصلية للموضوع من وثائق ومصادر تاريخية مع عدم إغفال ماكتب في المراجع المعاصرة.

أما الجزء الثالث من الدراسة وهو تحت عنوان «أسواق القاهرة في القرنين الثامن والتاسع الهجريين/ الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين»، -وكما أسلفنا- بدأتها المؤلفة بالعرض للنشأة التاريخية لهذه الأسواق، ثم تفاصيل عن الوضع الاقتصادي من خلال مظاهر ازدهار الحركة التجارية في الأسواق وتنوع النشاط الإنساني في السوق ولارتباط موضوع الأسواق بالحسبة والمحتسب الذي كان مسئولاً عن مراقبة الأسواق، واستطاعت هذه الدراسة أن تحدد وبدقة جانباً مهماً من جوانب الرقابة الأمنية للمجتمع في عصره، كما أن الدراسة قد تطرقت إلى جانب آخر مهم لم يتطرق إليه الباحثون من قبل ألا وهو «الأهمية الثقافية للأسواق». وعلى الرغم من أهمية هذا الجزء في الدراسة إلا أن الحيز الذي منح له كان محدوداً، ويبدو أن المؤلفة تعد دراسة مستفيضة ومستقلة عن هذا الموضوع، ولهذا لم تتوسع فيه، ونحن نتفق معها فيما توصلت إليه من نتائج حول أسباب تراجع الازدهار الاقتصادي إبان العصر المملوكي.

وبصفة عامة فإن الكتاب يعد إضافة مهمة إلى ما هو موجود من مؤلفات عن التاريخ الوسيط وخاصة ما كتب عن الممالك وأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهو جهد مشكور سواء من حيث العرض والبناء المنهجي أو النتائج التي توصلت إليها المؤلفة، التي نأمل أن نرى لها مؤلفا عن الجوانب الثقافية للفترة المملوكية.

وفي النهاية فإن هذه الدراسة المتنوعة والعميقة تضيف إضافة ملموسة إلى المكتبة العربية في مجال تاريخ الممالك بصفة خاصة وتاريخ العصور الوسطى بصفة عامة.

\* \* \*